رهانات التمكين في خطاب السياسات الاجتماعية حول الإعاقة بالمغرب

مقاربة سوسيولوجية لانعكاسات التمثلات الاجتماعية على تفعيل سياسات الولوجية في مجال الإعاقة

Empowerment stakes in social policy discourse on disability in Morocco

A sociological approach to the implications of social representations on activating accessibility policies in the field of disability

إعداد

د. طيب العيادي

Dr. Tayeb Al-Ayyadi

استاذ مشارك جامعة ابن طفيل - كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

Doi: 10.21608/jasht.2025.437078

استلام البحث: ٢٠ / ٤ /٢٠٢٥

قبول النشـر: ١٢ / ٥ / ٢٠٢٥

العيادي، طيب (٢٠٢٥). رهانات التمكين في خطاب السياسات الاجتماعية حول الإعاقة بالمغرب - مقاربة سوسيولوجية لانعكاسات التمثلات الاجتماعية على تفعيل سياسات الولوجية في مجال الإعاقة. ***المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٩(٣٥)، ١٣٣ – ١٥٤.

http://jasht.journals.ekb.eg

رهانات التمكين في خطاب السياسات الاجتماعية حول الإعاقة بالمغرب مقاربة سوسيولوجية لانعكاسات التمثلات الاجتماعية على تفعيل سياسات الولوجية في مجال الإعاقة

المستخلص:

تقوم أطروحة هذه الورقة البحثية على فكرة تبخيس الفاعل الدولتي لأهمية التمثلات الاجتماعية عموما وفي مجال الإعاقة وإدماج الأشخاص في وضعيتها بشكل خاص؛من حيث هي مؤثرة بشكل مؤكد وفعال ليس فقط في نوع وقيمة وحدود الإدماج المأمول للفئات المعنية،بل وفي عدم تحققه في أحايين كثيرة اعتبارا لمفعولها الموجه لتشكيل المعارف والاتجاهات والممارسات الاجتماعية في هذا الصدد، وبالتالي فإهمال التمثلات الاجتماعية من شأنه أن يقيمها فاعلا ممانعا يهدر الموارد ويبنين ويؤبد المعاناة والتهميش؛وعلى هذا المستوى نهض استشكال الموضوع.وتم بحثه بتوسل تقنية تحليل المحتوى(خطاب السياسات العمومية غي مجال الإعاقة). ما أتاح بلوغ كيف أن التمثلات الاجتماعية تمثل شرطا واقفا كمدخل لتنزيل أو تحقيق إدماج موفق وبنيوي ومستدام للأشخاص في وضعية إعاقة،وأن تغيير بنيات الوعي والمواقف الوصمية المسبقة؛ أفضل ضمانة لتحييد التمثلات المضادة التي هي أبرز أعطاب تفعيل الإدماج،واستثمارها سيعيم على تملك المشروع الإدماجي من جميع مكوناته وأجرأته على النحو الموفق.

الكلمـــات المفـــاتيح: التمـــثلات الاجتماعيـــة؛الإدماج الاجتماعي؛السياســـات العمومية؛وضعية الإعاقة.

Abstract:

The thesis of this research paper is based on the idea of the state actor's underestimation of the importance of social representations in general and in the field of disability and the integration of people in their situation in particular, in that they definitely and effectively influence not only the type, value and limits of the desired integration of the groups concerned, In fact, it is not achieved in many cases due to its directing effect on shaping knowledge, trends, and social practices in this regard, and therefore neglecting social representations would establish them as a resisting actor who wastes resources and builds and perpetuates suffering and marginalization. At this level, the problem of the topic arose. It was discussed using the technique of content

ISSN: 2537-0480 eISSN: 2537-0499

analysis (Public policy discourse in the field of disability. What made it possible to realize how social representations represent a standing condition as an entry point for achieving or achieving successful, structural and sustainable integration of people with disabilities, and to change the structures of awareness and prior stigmatizing attitudes; The best guarantee for neutralizing the opposing representations that are the most prominent defects in activating integration, and investing in them will contribute to the successful ownership of the integration project of all its components and procedures.

key words : Social representations; social inclusion; public policies; disability status.

تأطير:

تشكل "قضايا الإعاقة" في السياسات الاجتماعية الدولتية étatique عموما وبالمغرب خاصة؛راهنا و أكثر من أي وقت سابق انصرافا تنمويا استراتيجيا،وليس مجرد انشغال حقوقي-نضالي وإنساني،وهي الحتمية التي جعلت مبحث "موقع وقيمة ملف الإعاقة في خطاب "السياسة الاجتماعية بالمغرب"؛يحظى براهنية متجددة ومتزايدة،بالنظر لما بؤمل منه من تمكين فئة معتبرة ليس فقط كميا ولكن أيضا من حيث قدراتها المختلفة من المساهمة في الانخراط في نمو و تنمية وحكامة البلد؛وكذا لما يكتنفه من تقاطع رفيع لأبعاده يصعب تحقيق إمساك علمي موفق لمعطياته كمية كانت أم نوعية؛عند إسقاط تلازم الرهانات التنموية والحقوقية المتوخاة منه؛إضافة إلى مفعول التمثلات النشيطة في سياقها المجتمعي لمختلف الفاعلين.

ويحظى موضوع ذوي "الاحتياجات/القدرات" الخاصة بأهمية متزايدة في الخطابين العلمي (; Isabelle Ville، ٢٠٢٠) والاجتماعي المؤسساتي؛بشقيه الرسمي والمدني،فبفضل التحولات السوسيوحقوقية البنيوية الكبرى التي يشهدها عالم اليوم-وضمنه المغرب- قامت مجموعة من الجهات المؤسساتية بالدفع بهذا الملف لتحريره من تكييف "العبء الاقتصادي" وحيز "العيب الاجتماعي" الذي اختزل فيه ممارسة؛ إلى مجال التنمية و النقاش العمومي وفق مقاربات مرجعية متقدمة في مبادئها ومضمونها،تمتح من القيمة الإنسانية- التنموية لقضايا ذوي الاحتياجات الخاصة وتتحرر من الحدود الثقافية التي يسقط ضحية لها على صعيد الممارسة والتعاطي الرسمي والمجتمعي معه،ما جعل سجل ذوي الاحتياجات الخاصة يحضر بقوة وبتكرار في أجندات وانشغالات الفاعلين الدوليين وبالتبعية داخل السياسات الاجتماعية للبلد الواحد،وهو ما نجم عنه اكتساب تراكم رمزي وملموس على مستوى

ISSN: 2537-0480 eISSN: 2537-0499

إعادة بناء منظور جديد لهذا المكون المجتمعي،تحدد أساسا في تفكيك عديد المسلمات والبداهات الزائفة حوله بتعبير دوركايم؛وتجاوزها إلى فرض براديغم جديد أكثر إنسانية وحقوقية وتنموية.

وقد تضمنت هذه المعارف و الاتجاهات الجديدة مختلف أدبيات الهيئات الأممية التي أقرته على باقي المستويات الإقليمية والوطنية الموالية،فكانت المحصلة أنظمة مرجعية تعنى بحفظ حقوق هذا المكون الإنساني والمجتمعي؛وتتولى عبر مؤشرات دقيقة و موحدة لقياس وتتبع الحرص على حسن تفعيلها،وذلك بإعمال ما يستوجب من ميكانيزمات المراقبة والتدخل كلما عن السياق الموجب له.

وسيستدعي التصدي البحثي-العلمي لموضوع من هذا القبيل؛ اعتماد أطر مرجعية-نظرية ومفاهيمية وتنظيمية - تعين على تفكيك جيد لمكوناته المعرفية و المعيارية (Romulad، ٢٠١٨) ؛وإعادة تركيبها بشكل يراعي ما قد يبدو مجرد تفاصيل عابرة فيه، بالنسبة للحالات المعنية نفسها أو حتى للفاعل في السياسة العمومية ،وهي ذات حجم معرفي كبير كما يظهر حين الاشتغال بها.

وعطفا عليه،ستتأطر ورقتي البحثية بإشكالية رئيسة ستتم معالجتها وفقا لعناصر الرسم المنهجي الإجرائي الذي سيلي بما من شأنه إعمال الموقعة النقدية والمساءلة التقييمية للموضوع وفق منطق ميتودومعرفي بنائي.

وهكذا ستتحد وتتحدد إشكالية هذه المساهمة في مبحث: **مدى ممانعة التمثلات الاجتماعية حول الإعاقة لدى المغاربة لتحقيق أهداف العمل الاجتماعي لإدماج و ولوجية وتمكين الأشخاص في وضعية إعاقة؟**

الإطار النظري والمفاهيمي للإعاقة في البراديغم السوسيولوجي

يخضع بناء المفاهيم الاجتماعية للتبدل تبعا لتغير الواقع الاجتماعي؛ باعتبارها تعبيرا عنه ومتأثرة بما يعتمل في أتونه من دينامية على مختلف الأصعدة والجوانب،وهو ما يجعل من دلالة تلك المفاهيم غير قطعية ولا ناجزة،بقدر ما هي مؤطرة بقوة دينامية واقعها والمراكز المادية والرمزية لفاعليه؛وخلفيات قائد عملية تحديدها،فتتراوح بذلك بين الثبات الظرفي ومبدأ التغير.ثم الإختزال المرجعي أو الأيديولوجي بمعناه المعرفي.

وتكتسي عملية تحديد المفاهيم لحظة علمية حاسمة بالغة الأهمية ،لأنها تمثل مرورا ابستيمولوجيا بالموضوع من مستوى الواقع إلى مستوى الخطاب العلمي،وما يستدعيه ذلك من احتياطات سواء بطبيعة الموضوع أو المفهوم..احتسابا لما يرافقهما من تقاطع نظري وفكري وما قد يطبعهما من معرفة عفوية مفعمة بالأحكام المعيارية العامة والقيمية الجاهزة.

من هذا المنطلق؛وحيث أن أي تناول مفاهيمي في أي عمل علمي يعتبر نوعا من التحديد الهوياتي والوظيفي لها، حين يبعد عنها ما قد يشوبها من حمولات ودلالات غير واردة ولا حاضرة لدى الباحث المعني في علاقة باستعمالاته في

ISSN: 2537-0480 eISSN: 2537-0499

موضوع دراسته،وبالتالي تبقى هذه العملية بمثابة تعاقد يحد بموجبها الباحث مفاهيمه ابستيمولوجيا وإجرائيا،وعطفا عليه سيتم تنفيذ هذا التمرين الميتودومعرفي بالنسبة لأهم المفاهيم التي تقوم عليها هذه الورقة البحثية:

١ـ السياسات العمومية

السياسات جمع سياسة؛وهي من المصدر الاشتقاقي ساس يسوس فهو سائس،وساس الدواب راضها واعتنى بها، والسياسة اصطلاحا رعاية شؤون الامة.
والسياسة أيضا هي حقل معرفي بثلاث مستويات دلالية :فهي المجال السياسي المهتم بالتنظيم السياسي للمجتمع؛وما يشمل علاقة المواطن بالدولة،وهي أيضا ما يدرج و يدخل إطار السلطة العامة وممارساتها واستدامتها، ثم تعني كذلك ما تقوم به تلك السلطة من أعمال وتصرفات وما ينجم عنها من آثار جراء تنفيذها كسياسة عمومية .
ويمكن في هذا الإطار اعتماد النموذج التحليلي الذي وضعه "هارولد لاسويل Harold Dwight Lasswel " في كتابه "السياسة" لفهم وتحليل تدخل الحكومة،بالاستناد الاجرائي على من مجموعة من الأسئلة التي يتم كذلك العمل بها في مجالات مختلفة(وأشهرها الاعلام والاتصال)وهي: من يحصل وتعني الفئات المستفيدة من ضمن فئات الاستهداف؟ على ماذا وتشمل العرض الخدماتي المقدم ؟ متى وتخص السياق الزمني لتحقق ذلك؟ وكيف ويقصد بذلك الإجراءات المعتمدة والكيفيات التي تم بها الأمر؟

وقد عرف " طوماس داي(Tomas , Ed 2019) " تقييم السياسات العمومية أو التدخل في المجال العمومي؛بأنه تقدير الفاعلية أو التأثيرات الكلية للبرنامج الوطني في بلوغه أهدافه.

ويكاد يقترب التقييم مع مفاهيم مجاورة في مجال الرقابة كالتدقيق والافتحاص والمراقبة، إلا أن التقييم يمتاز باعتباره عملية شاملة لتشخيص وفهم تنفيذ السلطة التنفيذية لبرامجها وسياستها العمومية؛ وليست مجرد إجراء تقني محدود،حيث تبدو أهمية آليات وتقنيات تقييم السياسات العمومية؛من خلال التراكم النظري والعملي للمدارس المرجعية المؤطرة لتقييم السياسات العمومية،وكذلك من خلال التطوير الذي يطال مختلف التقنيات التي تعتمد لتحليل وتقييم السياسات العمومية بشكل أكثر دقة وموضوعية،فأصبحنا أمام أنواع من تقييم السياسات العمومية: كالتقييم القبلي والتقييم المواكب ثم التقييم البعدي<

وبالنسبة لهذه الورقة فستتوسل المقاربة النسقية والمؤسساتية كمدخل مرجعي في تناول موضوعي، لأن السياسات العمومية هي صادرة عن مؤسسات رسمية متمثلة في السلط التنفيذية والتشريعية والقضائية، وهي كذلك المكلفة بتنفيذها، وبالتالي فتقييمها وجب أن يطال بالإضافة إلى ما أوتيت من صلاحيات واختصاصات أولا؛كل المناهج المسلوكة لإعداد تلك السياسات والتفاعلات التنظيمية التي تجمع بين مكوناتها الهيكلية،فهذا الجانب السلوكي يوفر للباحثين مجموعة من الأجوبة التفسيرية التي

ISSN: 2537-0480 eISSN: 2537-0499

تكشف عن منطق ورهانات صناعة السياسة العمومية لكل بلد وخلال كل فترة أو تجربة تدبيرية أو حكومية.

٢- التمثلات الاجتماعية

تعمل التمثلات الاجتماعية على تمكين الأفراد من بناء إدراك ومعنى معين لحياتهم الاجتماعية؛يمكنهم من العيش و التفاعل مع واقعهم الاجتماعي وفقا لتوجيهات مبنية مسبقا تؤطر سلوكاتهم وحتى مواقفهم((Dortier, 2014) . ويعود أول استعمال لمفهوم التمثلات الجمعية (Les représentations collectives) إلى إيميل دوركايهم؛حينما يعتبر الدين والمعتقدات واللغة والعلم والأسطورة تمثلات جمعية واجتماعية متعالية عن التمثل الفرد (DURKHEIM, E.، numéro de mai 1898)، وهي "تقوم اعتمادا على تفاعلات تتأطر بالقيم والمعايير الاجتماعية السائدة داخل المجموعة،ووفقا لها يتحدد مضمون وشكل التمثل الاجتماعي"،حسب ما ذهب إلى ذلك سيرج موسكو فيتشي (Moscovici, S.، ٢٠٠٣).

عرفت التمثلات الاجتماعية عديد التعاريف من قبل الباحثين في حقول العلوم الاجتماعية من علم النفس الاجتماعي والانثروبولوجيا وعلم الاجتماع من أمثال "دينيس جوديليت" (Denise Jodelet)، و"سيرج موسكوفيتشي" (Serge Moscovici)، و"باسكال مولينر" (Pascal Moliner).ويمكن القول أنها تتفق إلى حد ما عند تعريف التمثلات الاجتماعية على أنها ذلك الجمع الثقافي المنظم من المعارف والاتجاهات القيم والممارسات المنتجة والموجهة مجتمعيا-في التاريخ والحاضر-حول موضوع ما، للعالم (Abric, J.-C.، ٢٠٠٣) .

فالتمثل الاجتماعي المشترك للمشتملات الثقافية للواقع المعيش هو ما يساعد الأفراد على العيش داخل مجتمعهم،و يفترض أن يرفع عنهم إمكانية العزلة وصعوبات الاندماج،من خلال السلوك وفقا للمقتضيات الثقافية القائمة،وبذلك يتحدد الأفراد وفقا لتلك التمثلات الاجتماعية.

وتتجلى أهمية التمثلات الاجتماعية في أنها ما يمثل التصور الاجتماعي ويوجه إليه لالتزام مواقف بعينها؛لتؤثر بعدها على السوك والممارسات الفردية.

وتعرف التمثلات بشكل عام على انها أنواع من المعرفة الاجتماعية التي تم بناؤها وبنينتها جماعيا،ويعرفها موسكوفتشي على أنها الطريق التي يتم بها تأويل العالم وفهمه من طرف أفراد المجتمع،وهي تراكمية حسب كل مرحلة(مثلا التدخين هو عد الأطفال قاتل وبالنسبة للمراهق رجولة ونضج.)وتقوم التمثلات الاجتماعية بتوجيه التفكير والسلوك الفردي عبر آليات الادماج والضبط الاجتماعيين ومختلف أجهزة التلقين والتدعيم التي يقوم عليها النظام التنشئوي القائم والنشيط في كل سياق مجتمعي خاص.

فهل الشخص في وضعية إعاقة هو من يعجز عن التكيف والاندماج الاجتماعي؟أم أن محيطه الخاص والعام هو العاجز عن تلبية حاجياته المختلفة أو

ISSN: 2537-0480 eISSN: 2537-0499

"الخاصة"؟ ما يجعله يعاني من "إعاقته" بسبب التمثلات الوصمية المحيطة بها أكثر من أي سبب آخر في ذاته ؟ ومرد هذا التساؤل هو أن التمثلات الاجتماعية غالبا ما تتركز حول الإعاقة في حد ذاتها،بدل القدرات والإمكانيات المختلفة المتوافرة لدي الشخص في وضعية إعاقة،أي ترى كل الإنسان وقيمته المضافة المحتملة من خلال ذلك الجزء موضوع الإعاقة،بينما في الواقع هناك تمايز واجب بين الشخص كفرد وذات ثم هناك ما قد يرتبط به.

وهذا ما طبع المنظور الاجتماعي للأشخاص في وضعية إعاقة عبر التاريخ؛مع الحضارات الإنسانية الكبرى كالفرعونية الصينية الرومانية الفارسية اليونانية والتي فيها كان يتم التخلص منهم تماما في كل من إسبرطة وأثينا.وغيرها مما كان يمثل المرحلة الأسطورية التي كانت تقدر الإعاقة على أنها عقاب من السماء للمرأة المنحرفة،وأن الشخص في وضعية اختلاف جسدي هو شيطان أو ممسوس.مقابل اتجاه اخلاقي ديني نحو التعاطف معهم والدعوة إلى الإحسان بهم أو التبرك بهم أو الانتفاع من حكمتهم وبصيرتهم.فنوع المنظور المجتمعي لقضايا المجتمع هو عاكس بشكل عام لخصوصية التجربة المجتمعية وشروطها الزمانية أو المجالية في علاقة بتحديات الأمن ومتطلبات العيش الاقتصادي(فتم مثلا اعتبار الأشخاص في وضعية إعاقة عبء وجب التخلص منه لأنه غير منتج،أو أنهم فقط مثال لقيم العجز واللاسواء؛وتجسيد للعنة إلاهية أو على الأقل هي عيب.)فكلها تمثلات تكشف عن الوعي "السلبي" الذي كان يطبع النظر الاجتماعي للاختلاف الجسدي عبر التاريخ وفي مختلف الحضارات.

٣- الوسم و الوصم الاجتماعيين: البناء ومنطق الاشتغال

سأبدأ بفرز التمايز الدلالي القائم بين الوصم والوسم؛حيث تشير كلمتي "الوصم" و"الوسم" إلى مصطلحين نميل كثيرا إلى الخلط بينهما وحتى استخدامهما بطريقة مترادفة. نجد في المعجم العربي (خليل الجر، ١٩٧٣) الحديث أن الوسم من وسم يسم وسما وسمة أي كواه وأثر فيه بسمة أو كي: ، أي جعل له علامة يعرف بها و. والوسم هو كي الحيوان بعلامة فارقة يعرف بها. ويقابلها في اللغة الفرنسية كلمةétiquetage و أما في اللغة الإنجليزية فيرادفها labelling وتفيد عنونة أو تلقيب ما.

تعود بداية استعمال المصطلح إلى عالم الاجتماع الأمريكي هوارد بيكر Howard S.Beckerعندما وضع نظريته في الوسم الاجتماعي والمعروفة كذلك بنظرية وضع العلامات؛ لتفسير كيف تنتج الجماعات الاجتماعية الانحراف والجريمة، في كتابه " OUTSIDERS(Howard S.Becker, 1963)والمترجم ب "الهامشيون" أو "الغرباء" وتم تطبيق هذه النظرية في وقت لاحق لفهم وتفسير موقف الناس تجاه الأفراد المصابين بمرض عقلي.

ISSN: 2537-0480 eISSN: 2537-0499

- الوصم الاجتماعي

الوضم لغة من وصم يصم وصما؛أي صدع العود أو العظم من غير بينونة؛فوصم الشيء عابه أوشده على عجل،كما يعني الصم العيب والعار والمرض والعحز وفتور الجسد (خليل الجر، ١٩٧٣).

لاتينيا؛ اشتقت هذه الكلمة من الجذر stigma؛ وتشير إلى العلامة التي يتم طبعها على جلد العبيد او المجرمين لتمييزهم و توصيف وضعهم الاجتماعي وتدني قيمتهم بين باقي مكونات المجتمع اليوناني (Giordana J-Y، ٢٠١٠).

وحسب قاموس المنهل الوسيط الفرنسي العربي (عبد النور جبور، ط١ ؛ص ص ٧١٢-٧١٣)؛فلفظة Stigmate الفرنسية تعني الندبة أو أثر الجرح،وفعلها stigmatiser يفيد الوصم بالعيب أو بالعار والنقص والعجز.

سوسيولوجيا؛ يدين التقعيد الدلالي والعلمي لهذا المصطلح لإرفنغ كوفمان Erwing Goffman حيث يحدد في كتابه (STIGMATE ١٩٦٣) الوصم بأنه يمثل تناقضا بين الهوية الاجتماعية الظاهرة أو المفترضة في شخص ما والمتوقعة والمنتظرة صلة بوصمة عار ما؛ والهوية الاجتماعية التي يكون عليها ذلك الشخص في حقيقته و واقعه بناء على ما يتوافر فيه فعليا من سمات (Erwing Goffman.، ١٩٧٥)،بصيغة أخرى؛فالوصم تقييم شامل لشخص ما، بالاستناد إلى سمة أو سمعة منحرفة (أو مشبوهة) يمتلكها، وهذه السمات الشخصية تزيغ عن المنتظر الاجتماعي المعياري،فتعود الهوية الاجتماعية للشخص موصومة .فيفترض بناء على ذلك أن الشخص المعني لا قدرة له للوفاء بواجبات التفاعل الاجتماعي المعياري.

وفي هذا الإطار يميز كوفمان (Erwing Goffman.، ١٩٧٥) بين أنواع بارزة من الوصم حددها في:

- التشوهات الجسدية: les monstruosités du corps ،ويوازيها الوصمة الجسدية وهي تضم إعاقات الجسم، وعيوب الوجه والاضطرابات البصرية،وعموم ما يصيب الجسد من طوارئ مختلفة.

- عيوب الشخصية: les tares de caractère ويقابلها ما يتعلق باضطرابات السلوك المعياري،كالمثلية الجنسية وإدمان المخدرات. أو ما ارتبط بالتاريخ الفردي كالعلاج السابق في مستشفيات الأمراض العقلية أو قضاء محكومية سجنية..

- الخصائص القبلية les caractéristiques tribales وهي ذات صلة أساسا بالأصل العرقي أو الديني أو غيرهما من العناصر المختلفة التي تقوم عليها الهوية الاجتماعية للفرد، والتي تنتقل عبر الزمن بواسطة آليات اجتماعية خاصة بذلك؛سواء مادية أو رمزية.

وإذا كان "الوسم" و " الوصم" يتقاطعان في إشارتهما بالتمييز والعلامة،فهناك ثمة تمايز دلالي وإجرائي يحيط بسياق استعمالهما،ويتحدد أساسا في كون الوسم هو تعيين وعلامة أساسا،بينما الوصم هو بناء اجتماعي يمتد ليسقط على

ISSN: 2537-0480 eISSN: 2537-0499

صاحبه كل المعاني الاجتماعية السلبية المرتبطة بموضوع الوصم ويسقط عنه بالتبعية كل امتياز أو مركز اجتماعي لعلة الوصم الملحق به.أي أنه يتجاوز ما يرتبط مباشرة بذات الشئ أو الشخص ليطال ما قد يحيط بهما من تقديرات اجتماعية إيجابية كالمنفعة أو السلطة.أو حتى الوجود الاجتماعي نفسه.

٤- منطق اشتغال الوصم الاجتماعي

وقبل صيرورة (devenir)الوصم الاجتماعي كذلك؛فهو يمر عبر سيرورات(processus) سابقة بقطعها كمراحل بنائه اجتماعيا،وقد حدد بعض الباحثين أبرزها (Bruce G. Link, Phelan Jo C : ٢٠٠١،) في:

- **الوسم l'étiquetage** وهي أولى الخطوات نحو الوصم الاجتماعي؛فقد تكتفي وتتوقف عند التعيين والعلامة،وقد تتجاوز ذلك إلى التمييز بعد إعمال العمليات بعده؛
- **الصور النمطية les stéréotypes** أي أن مجرد توافر الشرط أو السبب الموجب للوصم الاجتماعي؛فالذات المعنية تلغى وجودا و وظيفة وتختزل فقط في ذلك الجزء سبب الوصم مهما كانت كفاءتها أم قدراتها أم استحقاقها.
- **الفصل la séparation** وتحديد الانتماءات الجديدة؛بين الذات الواصمة(النحن المعيارية) والذات موضوع الوصم والموصومة(هم المنحرفون)
- **التمييز la distinction** في الحياة الاجتماعية؛حيث يتم الإسناد والحرمان تأسيسا على مرجع الوصم وليس على الاستحقاق.
- **الحرمان من السلطة الاجتماعية privation du pouvoir social** وهو أيضا يلحق التمييز ويمثل الانعكاس العملي والواقعي لكل ما يرتبط في الذهن الاجتماعي المحلي بسبب الوصم؛الشفقة؛الإقصاء؛أي وضع الاختلاف الاجتماعي.

٤- في معنى الإعاقة: بين معطى الجسد وتمثل المجتمع

كل محاولة لتعريف الإعاقة غالبا ما تحاط بالسؤال حول حدود البيولوجي والاجتماعي/الثقافي في صناعة الإعاقة؛وفي النظر إليها كذلك؟ ذلك أن أسبابا عديدة بدت مع التاريخ وتنوع التجارب الإنسانية كمصادر مؤكدة وقوية للإعاقة كالخطأ الطبي والحروب والكوارث وحوادث السير.لذلك فأول ما يجب أن نقر به في هذا الإطار وقبل عرض أي تعريف للإعاقة هي أنه تم توارثها كحقيقة مجتمعية مزعجة،ما يعني أن الإعاقة هي واقعة اجتماعية مبنية عبر الزمان والمكان أي أنها سياقية تنتج كمعنى وفق شروط مجتمعية خاصة؛تقيمها المقتضيات التنشئوية القائمة في المجال السوسيوثقافي النشيطة فيه،وبالتالي يمكن القول أن لا وجود للإعاقة خارج معناها الاجتماعي،أي ما قد يعتبر إعاقة في مجتمع ما قد لا يعد كذلك في مجتمع آخر أكثر تصالحا وتسامحا معها من جهة تمثلها؛ولأن هناك سلم مجتمعي يؤطر قبول أو رفض الناس للإعاقة ككل؛أو بحسب نوعيتها ودرجتها وفق منطق تراتبي معياري ومتواضع بشأنه.فمثلا قد لايتسامح المغاربة تماما أ على مضض ونادرا مع "الإعاقة العقلية" أو النفسية(اذ يتم حبس الحالات المعنية في أكواخ اوغرف مظلمة بعيدا عن

ISSN: 2537-0480 eISSN: 2537-0499

اعين الناس مع الاغلال،قياسا بالإعاقة الحركية أو غيرها،وقد يقل هذا التسامح والتقبل مع نوع الإعاقة أو يزيد حسب جنس صاحبها(وجنس من يتكفل به أيضا حيث الأم أكثر تقبلا من الاب أحيانا-وحسب السن وكذا المعطى المجالي(قروي او حضري)،ما يضعنا أمام تمثلات اجتماعية بتفاصيل واقعية ذات احجام كبيرة؛وأمام إعاقات بتقدير متباين وليس إعاقة واحدة بمنظور نمطي؛ما يجعل توصيف الإعاقة مفردا يستغرق جمعا من الاختلافات في المعطيات والمتغيرات المجتمعية الدائرة حولها.

فهذا التمثل الاجتماعي إزاء الإعاقة هو ما يحدد متى تبدأ الإعاقة ومتى تنتهي(مثلا هل بالنسبة ل"لإعاقة"" السمعية سيتوقف النظر إليها كذلك بمجرد وضع جهاز سمع طبي واستعادة السمع المفقود كليا،أم أنه ورغم ذلك سينظر له كشخص في وضعية إعاقة رغم ارتفاع علتها في حالة مثالنا هذا أو مع مثال استعادة القدرة على الحركة بشكل مختلف بتوسل كرسي متحرك)،لأن المفترض أن ما لايوجد كواقع لا يوجد كمفهوم،وان الامر يتعلق دوما بالبناء والعلاقة مع الجسد؛والتي هي علاقة اجتماعية قبل ان تكون ذاتية وربما اكثر مما هي بيولوجيا أحيانا،لان الجسد هو نافذتنا و واسطتنا مع العالم الخارجي،وبالتي فكل ما قد يصيبه سيؤثر على تلك العلاقة وادراكها(إعاقة كانت ام شيخوخة.)،وفي هذا الصدد يقول السوسيولوجي الفرنسي بيرتيلو ج ميشيل Jean M Berthelot أحد أبرز المراجع المتخصصة (Berthelot Jean-Michel، 119-131 p p.) في سوسيولوجيا الجسد (Berthelot Jean-Michel، ١٩٨٢.)،أن الجسد موضوع سوسيولوجي خافت: le corps est un objet sociologique éclipsé،مقابل تأكيده على حضوره الثقافي المحلي القوي في اليومي الاجتماعي،فالأمر يتعلق بالمنظور الاجتماعي والفردي للجسد،والذي اتسمت بدايات التفكير حوله بالنزوع الأخلاقي والخطاب الميتافيزيقي والروحاني.فالجسد كما يقول ميرلوبونتي موريس: "هو ما يتيح التجذر في الوجود؛بل هو محور هذا الوجود الذي أعيه من خلاله".أما جون بول سارتر فالجسد" بوصفه جسدي الخاص وجسدي المعيش الذي له تأثير في ذاتي المفكرة؛وكذلك المرجع والمعيار الذي بواسطته أعي وجودي الواعي والمفكر (جلال الدين سعيد؛، ١٩٩٣)،فالجسد حسب ميشيل فوكو-الذي أعاد الجسد للعلوم الإنسانية والاجتماعية بعد أن أبعده ديكارت من قبل- ليس مجرد نظام فيزيولوجي مغلق؛بل هو موضوع فلسفي وأنثروبولوجي وسوسيولوجي تقاطعه حضور "الثقافي المحلي" بناءا وسلوكا وقيمة؛فهو بذلك رأسمال مادي ورمزي حسب بيير بورديو (P.Bourdieu، ١٩٧٧)،ما جعله يكون أيضا عرضا مفتوحا على الاستهلاك الاقتصادي والسياسي والثقافي؛المادي واللامادي (; J.Baudrillard، ١٩٧٦).لذلك يكثر ويقوى حضور الآخر في بناء الجسد أكثر من ذاته،خصوصا عبر الصورة المتشكلة عنه كما يفل في ذلك بول فردينلند شيلدر الباحث الأمريكي ذو الأصل النمساوي؛كواحد من أبرع

ISSN: 2537-0480 eISSN: 2537-0499

وأبرز من احترف التحليل النفسي خاصة مع فئة معينة من المرضى؛ففي مؤلفه حول صورة ومظهر الجسد الإنساني لسنة ١٩٣٥، يبين كيف تقف الذات من نفسها انطلاقا من موقف الآخر منها،ما يجعل الجسد ملكا أوليا للجماعة وإن تفاوت التصرف الذوقي و اللذي-من اللذة-فيه في حدود المسموح به من تلك الجماعة نفسها.وهو ما يدعمه التقسيم التفسيري الذي أقامته عائشة بلعربي للجسد حينما قالت بالجسد كموضوع خاص والجسد كطعمappâts؛وتبعا لذلك فكل ما قد يصيب ما هو بيولوجي ظاهر في الجسد يقابله تصور ثقافي مختلف يتبع باعتبار واحتساب ذلك التغيير،ليجعل من جسدا معاقا اجتماعيا وثقافيا قبل حتى أن تون تلك الإعاقة قائمة وعملا بيولوجيا!!

فلامراء أن الجسد اليوم؛خاصة ما ظهر منه،هو أبرز مجال تتحرك وتنشط فيه التفاعلات الاجتماعية وعليه تنصب قيمها؛ لذلك نشهد اليوم هذا الاهتمام المفرط بالجوانب الاستطيقية التجميلية للجسد والذى طال حتى الفلتر الرقمي(كالجراحة التجميلية؛واقتناء أغلى ماركات التجميل؛والأنشطة الرياضية؛والأنظمة الغذائة الحمائية.)،هذه الأنشطة الفردية-الاجتماعية تمثل اليوم استثمارات اجتماعية ضخمة بلغت ملايير الدولارات في المجتمعات الغربية نظرا لكلفتها المرتفعة وتزايد إقبال الجميع عليها تحت ضغط المطلوب من الاستهلاك الاجتماعي،وهذه كلها آليات ولو تجددت وتساوقت مع زمنها؛فهي تظل بنفس الوظائف التنشئوية لإدماج الأفراد في النظام المعياري،وهو ما أكدته دراسات أنثروبولوجية لكلود ليفي ستراوس أو إثنوغرافية لمارسيل ماوس حول تقنيات الجسد مثلا (Marcel Mauss، XXXII; n°3-4;)،فكل جسد حسب بيرتيلو جون ميشيل هو مدخل معرفي للمجتمع الذي يعيش فيه،وهو وثيقة ثقافية تعريفية به إذ من خلال مظهره وممارساته وحدود ونوع حركاته أ و"إيماءاته Gestures " بتعبير مارغريت ميد؛ يمكن تكوين فكرة عامة عن المجتمع الذي ينتمي إليه جسد ما (Berthelot Jean-Michel، ١٩٨٢.).

وذلك لأن الجسد معنى اجتماعي وثقافي عام (لغة؛ إشارات تواصلية؛معتقدات.)وأعضاؤه تحمل وتكشف عن التفاصيل القيمية التي تختلف في التمظهر والتستر حسب السن والجنس.ومعها يختلف المعنى الاجتماعي (; L.Boltanski، ١٩٧١)،والذي يمتد ليشمل حتى التعابير العاطفية لأن الجسد تمت كسوته سيكولوجيا psychologisé حسب تعبير دافيد لوبريطون (David Le Breton ; ٢٠١٣).

لذلك فأمام واقع:ارتفاع أسباب وقوع الإعاقة أو انخفاض نسب وقوعها؛هناك معنى سوسيولوجي خفي يتعين كشفه ويهم أساسا ومثلا:المؤشرات الكمية والنوعية التدخل المؤسساتي ؛التطورات الصحية والمعيشية.وهذا المعنى هو الأكثر طلبا مقابل المعنى الإجرائي المتردد في البحوث الاستطلاعية والمعتمد على تعريف بروتوكول مجموعة واشنطنWGلإحصاءات الإعاقة،بتبني التصنيف الدولي لتأدية الوظائف

ISSN: 2537-0480 eISSN: 2537-0499

والإعاقة والصحة CIF:البصر-السمع-الحركة-الذاكرة والتركيز-الرعاية الذاتية-التواصل (https://worlddisabilityunion.com).

فهذه الدراسات الميدانية حول الإعاقة في سياقنا المغربي والتي لا تتعدى اثنتين وطنيتين (٢٠٠٤و٢٠١٤) (www.social.gov.ma) توفر لنا بشكل أكبر فقط معطيات إحصائية كمية (أي ما يتكرر في الناس) لكنها في المقابل لم تنقل لنا واقع المعارف والاتجاهات والممارسات المجتمعية بصدد الإعاقة من الفئات المعنية ومن محيطها المباشر او الخارجي،(أي ما يميزهم حول الإعاقة وما يتمايزون فيه بينهم وعن غيرهم)،لأن المطلوب هو استفهام الذهنيات المجتمعية والوقوف عندها نوعيا،فإذا كنا نعرف المعنى الدولي المعياري للإعاقة (بل ونتبناه إسقاطيا وإجرائيا)؛فماذا نعرف عن الإعاقة في المنظور المجتمعي المغربي؟وما هو الثابت المتحول في هذا التحديد المجتمعي المغربي للإعاقة؟وما مصادره وآليات انتاجه وإعادة انتاجه والتطبيع العملي والفكري معه؟وما هي عروض الذكاء الاجتماعي المغربي المحلي حول الادماج الاجتماعي للأشخاص ي وضعية إعاقة(مثلا تلقيب الشخص الكفيف بالبصير او المبروك هي آليات ثقافية للتشجيع والترويض على المصالحة مع هذه الفئة)،وإلى أي حد تعتبر وتراعي السياسات الاجتماعية العمومية في مجال الإعاقة خصوصا هذه المستويات من التأثير الميداني خلال اعداد وتنفيذ البرامج الادماجية المقررة في مجال الإعاقة؟

فهذه التعاريف المعيارية والإجرائية الدولية؛وغيرها مما ما يبدو انتصارا اصطلاحيا للتصالح مع واقع الإعاقة؛هي حامل لمفعول أيديولوجي بشكل لاوعي،فتوصيف "الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة" والذي تطور اليوم ليتم اختزال إجرائيته في مجال التعلم الخاص فقط؛هو أيضا يمعن في التركيز على جانب العجز بدل واقع القدرة المختلفة،لأنهم فعلا "أشخاص ذوي قدرات ومهارات مختلفة". وصفيا يمكن القول أن المنطق التمثلي للإعاقة بالمغرب ليس واحدا ولا ثابتا،فبالاضافة إلى منظور الثقافة المثقفة حول الإعاقة(خاصة بوضع سوسيواقتصادي وفكري واعتباري وتنظيمي محدد) هناك نوع من الانتقال والتغيير أيضا وسط المجتمع المغربي لكن من اعتبار الإعاقة "عجزا" إلى تقديرها وتقديمها ك"قدرة"،بل ومصدرا مضمونا ومهما للتكسب المادي-غير المشروع-فاذا لم يكن سيرتكبها عمدا في حق نفسه فهو قد يدعيها احتيالا وتسولا لتدر عليه مدخولا يزيد عن حالته بلا إعاقة او لتمنحه فرصا خاصة في التوظيف العمومي مثلا.لذا فهو لم يعد يتحرج من الإعاقة بقدر ما يطلبها وفق التمثل الاجتماعي الجديد الذي أصبحت ترتبط به في الحياة العامة.

الأطر المرجعية لمأسسة التدخل العمومي في مجال الإعاقة في السياق المغربي

انخرط المغرب منذ ثمانينات القرن الماضي في المشروع التشريعي الخاص بالأشخاص في وضعية إعاقة،باعتماد مجموعة من النصوص التشريعية الخاصة

ISSN: 2537-0480 eISSN: 2537-0499

بالاشخاص في وضعية إعاقة؛بغاية تحقيق إدماجهم في المجتمع من خلال أرساء آليات تصمن حقوقهم في مختلف المجالات كالتمدرس والولوجيات وسوق الشغل.
فرافق الانفتاح الدولي للمغرب في مجال حماية ورعاية الأشخاص في وضعية إعاقة والمجسد في المصادقة على مجموعة من الاتفاقيات ذات الصلة وعمله على ملاءمة تشريعاته معها،تراكما تشريعيا مهما على المستوى الوطني، نذكر من ذلك:
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ حول الحد الادنى للولوج إلى الشغل لسنة ١٩٧٣
- الاتفاقية ١٨٢ بشأن حظر حول أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها لسنة (www.ohchr.org)١٩٩٩؛ التي تحدد السن القانونية لولوج الاطفال في ١٥ سنة عوض ١٢ سنة ، وتمنع تشغيل الاطفال من ١٥ إلى ١٨ سنة في الاعمال الخطيرة ،مع تعزيز العقوبات في حق المخالفين
- الاتفاقية العربية رقم ١٧ لعام ١٩٩٣ بشأن تأهيل وتشغل المعاقين
ـ الاتفاقية الدولية ل ٨ أبريل ٢٠٠٩ لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة وبروتكولها الاختياري
من خلال اعداد مشروع قانون لتعزيز حقوق الاشخاص في وضعية إعاقة في ١٠ فبراير ٢٠١٠.
ويمكن أن نذكر كذلك في هذا الصدد أهم المراجع الوطنية المؤطرة لتدخل الفاعل العمومي بالمغرب في مجال الإعاقة،سواء من باب شرعنة فعله العمومي أو لتطويقه بالتزاماته ذات الصلة بالمجال المعني.

حيث تضمن تصدير الوثيقة الدستورية (https://www.justice.gov.ma) لسنة ٢٠١١ بشكل صريح حظر ومكافحة جميع أشكل التمييز، بسبب الجنس، أو اللون أو المعتقد أو الثقافة، أو الانتماء الاجتماعي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي مهما كان، ويمثل هذا التزام بتكريس المساواة فيما بين الأفراد بغض النظر عن أي اختلاف واقع.

وفي الباب الثاني الخاص بالحريات والحقوق الأساسية، أوجب الفصل ٣٤على الحكومة مسؤولية وضع سياسات تعني بوضعية الأشخاص ذوي الاعاقة.
بينما ينص الفصل ٣٥ على حماية الدولة لحق الملكية وحق حرية المبادرة والمقاولة والتنافس الحر لجمع أفراد الشعب والسهر أيضا على رعاية الفئات الاجتماعية " الأقل حظا" التي يمكن أن تشمل الأشخاص في وضعية اعاقة التي هي وضعية حرجة تقلص حظوظ المعنيين بها بكل تأكيد.

كما نجد القانون 81-٠٥ المتعلق بالرعاية الاجتماعية للأشخاص المكفوفين وضعاف البصر الصادر في ٦ مارس١٩٨٢؛والذي وسع من الفئات المستفيدة من الحقوق والامتيازات الواردة في هدا القانون، وألزم متكفلي المكفوفين بالتصريح بهم

ISSN: 2537-0480 eISSN: 2537-0499

لـدى السـلطات الاداريـة تحـت طائلـة غرامـة ماليـة ،مقابـل عـرض مجموعـة مـن الامتيازات مثل:

ـ الحصول علـى بطاقـة خاصـة تخـول لصـاحبها الالتحـاق بمؤسسـات التربيـة والتأهيـل لممارسة المهن الملائمة لحالته

ـحق الاولوية لشغل بعض المناصب في القطاعين العام والخاص

ـ دعم التعاونيات الانتاجية التي تساعدهم على الاندماج الاجتماعي

ـ حق استعمال وسائل النقل العمومية مجانا له ولمرافقه.

أما القانون رقم ٠٧.٩٢ الصادر سنة ١٩٩٣؛ المتعلق بالرعاية الاجتماعية للأشخاص "المعاقين"، فقد اتجهت أبرز توجيهاته إلى:

ـ الوقاية من الإعاقة وعلاجها

ـ ضمان الحق في الصحة والتعليم للشخص في وضعية إعاقة وتعليمه وتأهيله

ـ تكوين الشخص في وضعية إعاقة وتمكينه من الاندماج السوسيواقتصادي

ـ مساعدة أولياء الأطفال المعاقين على تحمل نفقات أبنائهم بالاستفادة من التعويضات العائلية

ـ الحصول على بطاقة الإعاقة،تخول صاحبها أو مرافقه إمكانيات الولوجية

المرسوم رقم ٢-٢-٧-٩-٢ الصادر في ١٩ دجنبر ١٩٩٧ لتفعيل وإحداث لجنة تقنية مركزيـة لأشـخاص المعاقين،وكـذا المرسـوم ٤٠٩-٠١-٢ الصـادر فـي ٢٩ مـارس ٢٠٠٢ القاضي بشروط استعمال الاعتمادات المالية المخصصة لتغطية بعض تكاليف اقتناء الأجهزة التعويضية المقدمة للأشخاص في وضعية إعاقة.

القانون رقم ١٠.٠٣ الصادر في ١٢ ماي ٢٠٠٣ المتعلق بالولوجيات سواء المرتبطة بالمجال العمراني والمعماري و ولوجيات وسائل النقل ووسائل الاتصال والتواصل واعتماد لغة الاشارات في النشرات التلفزية وتزويد إشارات المرور في الشوارع بتجهيزات ضوئية لفائدة المكفوفين بمواصفات دولية تعينهم على عبور المرافق ،ووضع أجهزة تقنية خاصة بمختلف الاماكن لتسهيل طلب المساعدة .

وتنص المواد الواحدة والثلاثون من قانون الولوجيات على تسهيل ولوج ذوي الإعاقة الحركية المحدودة بموازاة مع ممرات الراجلين المؤدية إلى البنايات (مثلا المادة ٧)،وإحداث مكان مخصص لسيارات أو درجات الأشخاص في وضعية إعاقة في كل موقف للسيارات تابع لبناية مفتوحة للعموم (المادة ٨).مع إحداث داخل كل بناية ممرات خاصة تستجيب لوضعية الأشخاص ذوي الحركية المحدودة (المادة ٩).

كمـا حملـت مدونـة الأسـرة رقـم ٧٠.٠٣ لسـنة ٢٠٠٤ (https://www.justice.gov.ma)الدولـة مسـؤولية اتخـاذ كـل التـدبير اللازمـة لحماية الأطفال في وضعية إعاقة ورعايتهم؛من خلال المادة ٥٤ التي أفردت حماية خاصة بالطفل المصاب بإعاقة؛ وعلى أنه يتمتع بالحق في الرعاية الخاصة بحالته،

ISSN: 2537-0480 eISSN: 2537-0499

ولاسيما التعليم والتأهيل المناسبان لإعاقته قصد تسهيل اندماجه في المجتمع .وأناطت بالنيابة العامة السهر على مراقبة تنفيذ هذه المقتضيات.

كما أن المشرع الجنائي (https://www.justice.gov.ma) أتى على ذكر الشخص "المعاق" في أكثر من فصل؛و ذلك بتنظيمه للمسؤولية الجنائية من خلال تجريم مجموعة من الأفعال المسببة لوقوع بعض أنواع الإعاقة مثل العجز البدني.

أما القانون ٦٥.٩٩ المتعلق بمدونة الشغل لسنة ٢٠٠٣ (https://www.emploi.gov.ma)؛فقد نصت بعض موادها على مقتضيات تحمي الأجير المصاب بإعاقة بمناسبة شغله أو من هو في وضعية إعاقة بتيسير اندماجه وتمكينه الاقتصادي،مثل المادة ١٦٦التي تحمي العامل الذي لحقته الإعاقة لسبب من الأسباب أثناء عمله،فتوجه إلى إسناده عملا يتناسب ونوع إعاقته بعد إعادة تأهيليه،اللهم في حال تعذر ذلك لحدة الإعاقة أو لطبيعة الشغل ويحتج في ذلك برأي الطبيب الشغل أو لجنة السلامة وحفظ الصحة.

أما المادة ١٦٧ فتمنع تشغيل الأجراء الأشخاص في وضعية إعاقة في واجبات مهنية قد تعرضهم للضرر أو تعمق حدة إعاقتهم.

وعلى نفس المنوال سارت المادة ١٦٨ حول الفحص الطبي الدوري للأجراء في وضعية إعاقة المراد تشغيلهم والمادة ١٦٩ الخاصة بتجهيز أماكن الشغل بالولوجيات اللازمة لتسهيل قيام الأجراء في وضعية إعاقة بشغلها.

وتشدد المادة ١٧٠ على ان التدابير المشار إليها والمتخذة لتحقيق المساواة الفعلية بين جميع الأجراء،ليست مقتضيات تمييزية ضد أي كان.

كما تمت صياغة سياسة عمومية مندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة عام ٢٠١٥،والتي شكلت لحظة سياسية ومجتمعية فارقة وانتقالية للنهوض بحقوق وحماية الأشخاص في وضعية إعاقة؛تلاها لتفعيل أمثل لهذه السياسة العمومية وضع مخطط العمل الوطني لفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ بمحاوره الستة وعشرات الأوراش والمشاريع والتدابير.

بالموازاة مع ذلك؛ عمل المغرب على مأسسة التدخل العمومي في المجال الاجتماعي عموما،فأرسى مجموعة من المؤسسات الحكومية و غير الحكومية؛ أناط بها العمل في مجال رعاية الاشخاص في وضعية إعاقة،ومن أبرزها يمكن ذكر:

القطاع الوزاري المكلف بالتضامن و المرأة والأسرة و التنمية الاجتماعية،ويتحمل مسؤولية واختصاص إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية في مجالات التضامن و الاسرة و الادماج والتنمية الاجتماعيين. وأيضا المساهمة في تحسين ظروف الادماج الاجتماعي والسوسيو مهني للمواطنين في وضعية صعبة لاسيما منهم الاشخاص في وضعية إعاقة.

ISSN: 2537-0480 eISSN: 2537-0499

ومواكبة ذلك بإنجاز التقارير و الدراسات المتعلقة بتلك المجالات، والمساهمة في إعداد مختلف برامج التنمية الاجتماعية، ومواكبة ومراقبة المراكز الاجتماعية .

بالإضافة لمؤسسة التعاون الوطني التي تتوفر على عشرات المراكز الوطنية ويستفيد من خدماتها آلاف الأشخاص في وضعية إعاقة؛والمجلس والوطني لحقوق الإنسان الذي يراقب حماية أو انتهاك حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ودعم مبادرات المجتمع المدني العاملة في مجال النهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة. وهناك أيضا ومؤسسة محمد الخامس للتضامن التي تقدم مراكزها كذلك خدمات التمكين السوسيواقتصادي للأشخاص في وضعية إعاقة.

وهي مؤسسات يتقاطع فعلها العمومي في السعي نحو رعاية الأشخاص في وضعية إعاقة والعمل على تحسين ظروف عيشهم الشخصية والاجتماعية،من خلال برامج وتدابير ميدانية ومستدامة وآليات عمل القرب والإشراك السوسيومهني لتملك المشروع الإدماجي الوطني لهذه الفئة من المواطنين المغاربة.

وأمام هذه الترسانة التشريعية أعلنت –متونها- استهداف إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة وتمكينهم عبر آليات الولوجية المعتمدة، والعرض المؤسساتي الرسمي والمدني الموجه للتدخل الميداني؛ يثور السؤال في هذا الصدد حول مدى تناسبها و موازاتها لواقع الحال وإصابتها لما تغياه العقل التشريعي الاجتماعي المغربي ومعه شركاؤه من فاعلي المجال العام والفئات المعنية.

ذلك أن أقوى تحدي يعترض ذوي"الاختلاف الجسدي" بما هم رهان تنموي مجتمعي؛هو ما يلاقونه ويستقبلهم من تمثلات وصمية سابقة وانطباعات سوسيوثقافية جارحة جرى توارثها دون وعي أواقتناع بأبعادها اللإنسانية،جعلت من تناوله بما يستحقه من موضعة علمية objectivation ومعالجة نقدية تنموية؛أمرا محفوفا بغير قليل من الصعوبات الثقافية المعارضة وبفعالية كبيرة (; Isabelle Ville، ٢٠٢٠).

ولعل أبرز مثال يمكن تقديمه في هذا الصدد تعبيرا وتدليلا على هذه المسافة المجتمعية بين الخطاب الرسمي والخطاب الاجتماعي حول الإعاقة؛هذا الاتجاه المستمر في واحد من أهم آليات إدماج هذه الفئة وهي الفن عموما والسينما خاصة،ففي حيث لازلنا نرى الاعتماد على أشخاص في غير وضعية إعاقة لتمثيل أدوار أشخاص في وضعية إعاقة!!

معطيات الواقع حول الإعاقة في السياقين الدولي والوطني

تستدعي الضرورة المنهجية تأطير حديثنا حول الموضوع باستنطاق معطيات الواقع المعيش ارتباطا بمجال الإعاقة،فأي تقييم أو تحليل للسياسات العمومية بشكل عام ومنها الاجتماعية،يستلزم استدعاء واقع الحال وبناء المؤشرات النشيطة فيه،والاستدلال بها لبناء رأي علمي حول جوانب الفاعلية والمحدودية التي تسم تفعيلها.

ISSN: 2537-0480 eISSN: 2537-0499

فالبنسبة للدراسات الميدانية حول الإعاقة في سياقنا المغربي فلا تتعدى وثيقتين اثنتين وطنيتين ؛حيث يعود البحث الوطني الأول حول الإعاقة إلى سنة ٢٠٠٤؛ بينما أنجز البحث الوطني الثاني حول الإعاقة سنة ٢٠١٤.بالإضافة إلى رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (https://www.cese.ma) حول احترام حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وادماجهم.

وقد أظهرت نتائج هذا البحث الوطني الأخير «EBS» (https://www.men.gov.ma) أن نسبة انتشار الإعاقة على المستوى الوطني وصلت إلى ٦,٨%. وأن أسرة مغربية واحدة من بين أربع أسر معنية بالإعاقة، ما يعادل نسبة% ٢٤,٥.

بينما بلغت نسبة انتشار الإعاقة مستويات متقاربة حسب متغير المجال؛إذ تصل في الوسط القروي ٦,٩٩ %، مقابل ٦,٦٦% في الوسط الحضري،أما حسب متغير الجنس فنسبة الانتشار أيضا جد متقاربة بين الإناث ب ٦,٨ %، و٦,٧ % لدى الذكور.

وبخصوص نسبة انتشار الإعاقة في صفوف الساكنة العامة للمغرب؛فقد أسفرت معطيات البحث على أنها بلغت ٣٣,٧ % لدى الفئة التي تتجاوز ٦٠ سنة،في حين تبلغ هذه النسبة لدى الشريحة العمرية ما بين ١٥ و٥٩ سنة ٤,٨ %، و١,٨ بالنسبة لأقل من ١٥ سنة.

كما أبانت مخرجات البحث (https://www.hcp.ma) أن نسب انتشار الإعاقة بعض الجهات -حسب التقسيم الجهوي السابق- تتجاوز المتوسط الوطني، حيث وصلت هذه النسبة إلى ١٣,٤ %في جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء، و١١,٤٢% في جهة تطوان طنجة، و٩,٨٣ %في جهة تادلة أزيلال، بينما تقل نسب انتشار الإعاقة في جهات أخرى عن المتوسط الوطني، مثل جهة مراكش تانسيفت الحوز ٣,٩٤ %، و جهة الدار البيضاء الكبرى ٣,٩٦ % ، و٤,٦٩ %في جهة الرباط سلا زمور زعير. ويعزو البحث ارتفاع نسب انتشار الإعاقة ببعض الجهات؛إلى ارتفاع نسبة الإعاقة الخفيفة.

أما بالنسبة لأنواع الإعاقة،فقد أشار ذات المرجع إلى أن ٥٠,٢٠ % من الاشخاص هم في وضعية إعاقة لهم قصور حركي، و٢٥,١ % يعانون قصورا ذهنيا، بينما ٢٣,٨ % لهم قصور بصري.

وفيما يهم واقع التمدرس لدى الأشخاص في وضعية إعاقة ، فتبلغ نسبة ٤١,٨ % بالنسبة للأطفال في وضعية إعاقة من متوسطة إلى عميقة جدا وتخص الفئة العمرية من ٦ إلى ١٧ سنة، ما يعادل ٣٣ ألف طفل، بينما تصل هذه النسبة ٥٥,١ %، بالنسبة للأطفال في وضعية إعاقة خفيفة إلى عميقة جدا ما يساوي ٨٥٠ ألف طفل (https://www.hcp.ma).

ISSN: 2537-0480 eISSN: 2537-0499

غير أن الأطفال المتدرسين ما بين ٥ و١٧ سنة لا يتجاوز مستواهم التعليمي المرحلة الابتدائية تبلغ نسبتهم ٧٩ %.

أما عن الولوج لسوق الشغل، فمعدل بطالة الأشخاص في وضعية إعاقة خفيفة إلى عميقة جدا يبلغ ٤٧,٦٥ %و يمثلها ٢٩٠ ألف شخص، ويرتفع أربع مرات عن المعدل الوطني للبطالة البالغ ١٠,٦ %المسجل أثناء إنجاز الدراسة،وضمنها يبلغ معدل البطالة في صفوف الأشخاص في وضعية إعاقة من متوسطة إلى عميقة جدا ٦٧,٧٥ %، أي أكثر من ١٧٤ ألف شخصا، وهو أعلى ست مرات من المعدل الوطني للبطالة المسجل في نفس الفترة.

وعن استفادة الأشخاص في وضعية إعاقة من أنظمة الحماية الاجتماعية؛أظهرت معطيات البحث ذات الصلة، أن معدل هذه الاستفادة هو فقط ٣٤,١ %، حيث لا يستفيد ٦٠,٨ % منهم من الخدمات العمومية في المجال الصحي، و ٣٧,٥ %من الأشخاص في وضعية إعاقة من متوسطة إلى عميقة جدا عبروا عن حاجتهم الملحة لاستعمال معينات تقنية ملائمة لنوعية العجز الوظيفي لديهم.

تظهر لنا هذه المعطيات ورغم تجاوزها اليوم واقعا وزمنيا؛أن الإعاقة كمعيش يومي مغربي تحيط به ظروف مقلقة و غير سليمة،تزيد إحصائياتها من معاناة المعنيين بها بشكل مركب،كما أنها تدعم الحاجة القوية إلى إعمال إجراءات تدخلية استعجالية من شأنها تغيير واقع الحال إلى ما هو أفضل بالنسبة للمغاربة في وضعية إعاقة.

ومن جهة أخرى وفي ظل تقادم المعطيات السابقة العرض يحق لنا أن نتساءل عن السند الواقعي الذي ستعتمده تدخلات الفاعل العمومي في هذا الإطار؛وهو يفتقد لمعطيات محينة يتكئ عليها قصد إصابة الاستهداف المأمول من استثماراتها ومجهوداته المؤسسية لتمكين الفئة في وضعية إعاقة؟

خلاصة

يقضي المدخل المنهجي والعملي لاستفهام"إدماج و ولوج وتمكين" أوفق للأشخاص في وضعية إعاقة؛ الاشتغال أولا على تحرير الوعي الجمعي المغربي من سلطة الرواسب التنشئوية النمطية إزاء واحد من مكونات المجتمع،ليس وفقط بتبيان لا عقلانيته؛بل والتحسيس بمدى خطورة انعكاساته-السيكوتنموية-وكيف أنها تفوق ما يحتمل أن يترتب عن وضعية الإعاقة نفسها؛سواء على الذات أم على محيطها.إذ مهما بلغت براعة النص القانوني وأهداف السياسات الاجتماعية فستظل تصادف المحدودية في واقعها العملي،لعدم تملك المحيط الاجتماعي للفئات المعنية لها بسبب موانع التمثلات الاجتماعية. فانتهى هذا المنحى البنيوي إلى إنتاج أطروحة متكاملة مما تمت مراكمته كميا ونوعيا في هذا المجال،ساهمت وبشكل كبير في إعادة التفكير والتعاطي مع قضية الاعاقة وفق خطاب وممارسة فارقتين عما سلف؛تمثلهما تصورات آفاقية

ISSN: 2537-0480 eISSN: 2537-0499

قطعت وبنسب متفاوتة مع ما جرى تسييجها به من صور نمطية(Stéréotypes) و قيم سالبة للكرامة،كانت في أحايين عدة أكثر إيلاما من وضعية الإعاقة.

وبالعودة لواقع الاندماج الاجتماعي كما تمثله مختلف البرامج والمجهودات العمومية المبذولة في هذا الإطار؛وتأثرها بالتمثلات الاجتماعية كفاعل مجتمعي رمزي قوي يتعين معرفة وقياس مدى ممانعته ام مساعدته للسياسات العمومية في مجال الادماج الاجتماعي للأشخاص في وضعية إعاقة؛ يمكن العطف بالاكتفاء على مؤشرين اثنين،بارزين ودالين:

- التعليم والولوج إليه ونجد أن أكثر من ٦٦% من الأشخاص في وضعية إعاقة بدون مستوى تعليمي والباقي المتعلم منهم ظروفهم التعلمية جد صعبة،وهنا نتحدث عن التعليم كمدخل يفترض أن يكون آلية من آليات الإدماج الاجتماعي بالنسبة لهذه الفئة ومحيطها الخاص والعام،ليتم طرح الترقي بالرياضات الباراولمبية كبديل للترقي الاجتماعي.

- ولوج سوق الشغل حيث نجد أن معدل البطالة وسط فئة الأشخاص في وضعية إعاقة يفوق ٥ مرات المعدل الوطني،أي أنهم موضوع تكفل معيشي من الغير،وهو ما يكرس المنظور التمثلي بالعجز والعبء.

كما أنه و رغم المجهودات الرسمية والمدنية المبذولة في سبيل تمكين حقيقي للأشخاص في وضعية إعاقة، فلازال الواقع العملي حافلا بصعوبات بنيوية تعترض نجاح أي مسعى في هذا المجال،ومن أبرز تلك الحواجز المادية والرمزية:

ما يتعلق بمطلب الولوجيات، التي لازالت تواجه تعرف صعوبات في التطبيق،حيث أن الواقع العمراني للمرافق والأماكن العمومية لا يولي أدنى اهتمام لفئة الأشخاص في وضعية إعاقة سواء على المستوى المركزي الماكرو أو الجهوي الميزو؛وبشكل أكبر على المستوى المحلي الميكرو،حيث لا يسجل ذلك الانخراط الملتزم للفاعل الترابي الجماعاتي في جهود المشروع المجتمعي الإدماجي خصوصا في مجالي التنقل والمشي والخدمات الإدارية.

فبالإضافة لغياب المعطيات الاحصائيات المحينة و الدقيقة عن وضعية الإعاقة بالمغرب؛يسجل تفرق غير مفهوم للنصوص القانونية في مجال الإعاقة ما يحد من فعاليتها وجدواها العملية،وكذا غياب الإلتقائية والتنسيق بين مختلف المتدخلين في مجال حماية ورعاية وتأهيل الأشخاص في وضعية إعاقة.

وكذلك هناك معاناة مستمرة للتنظيمات المدنية المهتمة والمتدخلة في مجال الإعاقة،حيث غياب الإمكانيات التمويلية لمشاريعها رغم أنها تمثل بما راكمته من تجارب مهمة قوة اقتراحية وفاعلا مؤثرا لتفعيل ميداني ناجع للسياسات العمومية في المجال.

ومقابل كل ما تقدم ستظل العوائق الثقافية المرتبطة بالتمثلات الوصمية للأشخاص في وضعية إعاقة؛أكبر تحدي يرهن توفيق كل سياسة عمومية تستهدف

ISSN: 2537-0480 eISSN: 2537-0499

القضـايا المجتمعيـة الكبـرى من قبيـل موضـوع الإعاقـة،لأنها وكمـا سـبق تبيانـه واقعـة اجتماعية مبنية ولا وجود لها خارج سياقها المجتمعي.

ISSN: 2537-0480 eISSN: 2537-0499

بيبليوغرافيا و إلكتروغرافيا معتمدة

بالعربية:

- جلال الدين سعيد؛فلسفة الجسد،دار أمية للنشر؛ط٢ ١٩٩٣.
- خليل الجر: المعجم العربي الحديث-لاروس- مكتبة لاروس، باريس١٩٧٣
- عبد النور جبور، سهيل ادريس؛المنهل الوسيط قاموس فرنسي-عربي؛ط١ دار العلم للملايين

باللاتينية:

- Abric, J.-C. « L'analyse structurale des représentations », dans S. Moscovici (Éd.), Méthodologie des sciences sociales, Paris, PUF(2003).
- Berthelot Jean-Michel ;Corps et société ;Cahiers Internationaux de sociologie ;vol LXXIV ;n°2 p p 119-131.
- Berthelot Jean-Michel ;une sociologie du corps a-t-elle un sens ?Recherches socio-logiques.vol XIII ;n°1-2-Louvain 1982.
- Bruce G. Link, Phelan Jo C : Conceptualizing stigma. Annual Review Sociology ;Vol 27.363.385.2001
- David Le Breton ;Anthropologie du corps et modernité ;collection Quadrige ;Ed Presses Universitaire de France 2013 .
- DURKHEIM, E « Représentations individuelles et représentations collectives » Publié dans la Revue de Métaphysique et de Morale, tome VI, numéro de mai 1898.
- Dortier, J. À quoi servent les représentations sociales ?. Dans : Jean-François Dortier éd., Le cerveau et la pensée : Le nouvel âge des sciences cognitives ;Auxerre, France : Editions Sciences Humaines. (2014).
- Erwing Goffman. Stigmate. Paris : Editions de Minuit,la traduction française1975.
-J.Baudrillard ;l'échange symbolique et la mort ;Paris 1976
- Howard S.Becker ; OUTSIDERS etudes de sociologir de la déviance ;collection Leçon De Choses ;Edition Métailié.
- Isabelle Ville ;Emmanuelle Fillio ;Jean-Francois Ravauld ;Introduction à la sociologie du Handicap ;2 Ed 2020

ISSN: 2537-0480 eISSN: 2537-0499

- Giordana J-Y. Qu’est-ce que la stigmatisation?.Stigmatisation En Psychiatrie En Santé Mentale, Issy-les-Moulineaux: Elsevier; 2010.
- L.Boltanski ; les Usages sociaux du corps ;in les Annales 1971n°1.
- Marcel Mauss ;les Techniques du corps ;Journal de psychologie ;XXXII ;n°3-4
- Moscovici, S. 2. Des représentations collectives aux représentations sociales : éléments pour une histoire. Dans : Denise Jodelet éd., Les représentations sociales (pp. 79-103). Paris cedex 14, France : Presses Universitaires de France. (2003).
- P.Bourdieu :Remarques provisoires sur la perception sociale du corps ;in Actes de la recherche en sciences sociales ;1977 ;n°14
.- Romulad Bodin ;L’institution du handicap :Esquisse pour une théorie sociologique du handicap ;Paris la Dispute 2018 .
- Tomas R Dye ;Under Standing public policy :Théories and Issues ;Red Globe Press 2nd Ed 2019.

ويبوغرافيا:

- https://www.cese.ma
- https://www.emploi.gov.ma
- https://www.justice.gov.ma
- www.hcp.ma
https://www.fondshs.fr:Origines
- https://www.men.gov.ma
- https://worlddisabilityunion.com
- www.social.gov.ma
- www.ohchr.org

ISSN: 2537-0480 eISSN: 2537-0499